وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الحاوري لـ(الثورة):

الاقتصاد الوطني يعاني مشكلات مستفحلة تعيق عملية نموه
تراجع اليمن في مؤشرات أداء الأعمال مقلق

قال وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الحاوري: إن الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلات مؤرقة تعيق عملية نموه ،وتحد من أي فرص لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وتنفيذ المشروعات في المناطق التي تشهد وضعا امنيا مختلا .

واكد في حديث خاص لـ(الثورة) أن النمو لا يزال دون المستوى وهناك صعوبة في تقدير نسبته في المرحلة الراهنة .

واضاف: إن تراجع اليمن في مؤشرات أداء الأعمال يبعث على القلق ، وهناك تقارير اعدتها وزارة التخطيط ستقدم الى مجلس الوزراء ليكون التعامل معها بشكل اشمل وأفضل.

واعلن الدكتور الحاوري عن تخصيص 86% من تعهدات المانحين البالغة نحو 7 مليارات دولار والتوقيع على اتفاقيات 45% من المشروعات المحددة في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية بأكثر من 3 مليارات دولار.

واشار الى أن ما تم سحبه من هذه التعهدات يصل الى مليارى دولار منها مليار دولار تم ايداعها في البنك المركزي للحفاظ على استقرار اسعار الصرف ، كما أن هناك تقدماً في استيعاب هذه التعهدات ، حيث وصلت المفاوضات مع المانحين الى مراحل متقدمة.

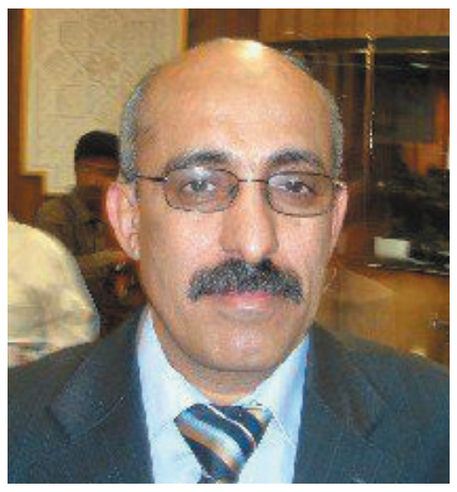

تخصيص 86 % من التعهدات والتوقيع على اتفاقيات 45 % من المشروعات بأكثر من 3 مليارات دولار

سحب مليارى دولار من التمويلات والمفاوضات مع المانحين وصلت لمراحل متقدمة

حاوره / محمد راجح

■ هل هناك جمود كما يرى البعض في عملية استيعاب تمويلات المانحين في انتظار مخرجات مؤتمر الحوار وتحديد شكل الدولة القادمة ؟

- التعهدات التي حصلت عليها اليمن في الرياض ونيويورك ، تم تخصيص 86% منها وتم التوقيع على اتفاقيات مشروعات محددة ضمن البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية بأكثر من 45% من التعهدات فيما يقرب من نصف هذه التمويلات بأكثر من 3 مليارات دولار ، بينما ما تم سحبه من هذه التعهدات يصل الى مليارى دولار منها مليار دولار التي تم ايداعها في البنك المركزي للحفاظ على استقرار أسعار الصرف .

وبالتالي هناك تقدم في استيعاب هذه التعهدات والمضي في استكمال التوقيع على بقية الاتفاقيات الخاصة بالمشروعات الأخرى ،والمفاوضات مع المانحين وصلت الى مراحل متقدمة ،وبالتالي هذا يعد انجازاً كبيراً نظرا للظروف التي نمر بها وهي ظروف ليست مواتية او مشجعة ، ومع ذلك وفقا لهذه المؤشرات ما يؤكد أن ثمة تقدما جيدا ، وهناك اتصالات مكثفة وجهود حثيثة لاستكمال تخصيص واستيعاب التمويلات ، طبعا لا يمكن تنفيذ أي مشروع بصورة سريعة بل هناك اجراءات ينبغي القيام بها من دراسات فنية وهندسية ومناقصات وإجراءات استشارية ومن ثم البدء بالتنفيذ وغيرها من الاجراءات التي من الصعب تجاوزها ، هناك أيضا إجراءات ينبغي القيام بها لمساعدة الجهات المعنية على استيعاب هذه التمويلات .

حشد الدعم

■ماذا عن الاجتماع الأخير لأصدقاء اليمن المنعقد بنيويورك وما الذي أقره في مختلف الملفات التي وقف أمامها ؟

- اجتماع نيويورك الاخير هدف الى حشد الدعم لليمن ولاستكمال تنفيذ المبادرة الخليجية ، وايضا الوفاء من قبل المانحين بخصوص تعهداتهم التي التزموا بها ،كان هناك اجماع دولي على مساعدة اليمن ،للوصول بعملية التغيير السلمي الى مراحلة الاخيرة ، بالإضافة الى اطلاع المانحين في انشاء الجهاز التنفيذي والتعهدات التي تم الحصول عليها وكذا الاطلاع على مستوى الاصلاحات التي تم القيام بها ، الاصلاحات طبعا ذات الاولوية والخاصة بإعداد خطة لتشغيل الشباب ،وبرنامج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ، واصلاحات متعلقة بالخدمة المدنية لإزالة الوهميين والاسماء المزدوجة ، وبالتالي تم تقديم هذه الخطط والبرامج والبدء بعملية تنفيذها .

*** متى سيعقد اللقاء القادم ؟**

- اجتماعات اصدقاء اليمن اجتماعات دورية تتم كل ستة اشهر لمتابعة التقدم في التنفيذ والمشكلات التي تواجه عملية استيعاب التمويلات.

تحديات

■كيف تقيم وضعية الاقتصاد الوطني خلال الفترة الراهنة ؟

- هناك تحديات تواجه الاقتصاد منها تحديات مزمنة ، وتحديات هيكلية محدودية البنية التحتية ، وقصور في الموارد وعدم استغلال الامكانيات المتاحة في القطاعات المختلفة ، هذه التحديات مرتبطة بالعملية الانتقالية ومنها المشكلة الامنية والاستقرار السياسي ، وهذه مشكلات مؤرقة تعيق أي فرص لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وتنفيذ المشروعات في المناطق التي تشهد وضعا امنيا مختلا ، وبالتالي نعتقد انه من خلال نتائج الحوار الوطني التي ستفضي الى التعامل مع هذه المشاكل والاختلالات جميعها ستضع الاساس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة الجديدة دولة النظام والقانون ، في هذه الحالة يمكن القول أن الاقتصاد سيتخذ مسارا للنمو المتزايد الذي يخدم الاحداث النهائية للتنمية وشريحة الفقراء وامتصاص البطالة وبالتالي يمكن أن يستعيد الاقتصاد عافيته بقوة دفع جديدة ، لاسيما اذا توفرت البيئة العامة السياسية والامنية .

■ كم تقدر نسبة النمو الحالية للاقتصاد ؟

- النمو طبعا لا يزال دون المستوى ،والمرحلة القادمة يمكن من خلالها أن نتحدث عن مؤشرات اعلى للنمو والتنمية ، طبعا من الصعب نقدر نسبة محددة للنمو حاليا ، لدينا بعض التوقعات لكنها ليست نهائية لكن الاتجاه سيكون تصاعدياً للنمو .

قلق

■ أداء اليمن متراجع بشكل كبير وفقا لتقرير أداء الأعمال الذي صدر الأسبوع الماضي عن البنك الدولي ما تعليقكم على هذا الأمر ؟

- التقارير بشكل عام يجب أن تعتمد على منهجيات تقييمية واضحة وصحيحة ، طبعاً وضعنا في بعض المؤشرات لا يزال بكل تأكيد متدنياً ويبعث على القلق والخوف ، وضعنا بشكل خاص في مؤشرات البيئة الاستثمارية متدنية وبعض المؤشرات تدل على أن وضعنا لا بأس .

أعددنا في هذا الخصوص تقارير سنقدمها الى مجلس الوزراء عن وضع اليمن في التقارير الدولية من ضمنها مؤشرات الفساد وبيئة الاعمال والدول الهشة وغيرها من المؤشرات ، وبالتالي اعتقد أن التعامل معها يجب أن يكون في اطار اشمل ، طبعا التقرير الاخير الصادر عن البنك الدولي هو الاكثر مصداقية وواقعية ويجب أن نقف مع المؤشرات التي حملها التقرير ودراسة اسباب التراجع في بعض المؤشرات.

إقرار نتائج المسح الصناعي الشامل 2010م

صنعاء/سبأ

أقرت اللجنة الإشراقية للمسح الصناعي في ختام اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس اللجنة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتور حسن ثابت فرحان ، التقرير العام لنتائج المسح الصناعي الشامل 2010م .

وهدف المسح الذي نفذته وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء إلى توفير قاعدة بيانات حديثة وشاملة عن القطاع الصناعي في اليمن والعاملين وقيمة الإنتاج وتحديد مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وأثره على الدخل القومي وآفاق تطوره وتنميته.

كما هدف المسح إلى حصر المنشآت الصناعية نوعاً وكماً وتوزيعها جغرافيا على مستوى المحافظات، اضافة إلى تقييم النشاط الصناعي في الجمهورية من خلال دراسة وتحديد حجم الطاقة الإنتاجية التصميمية والمتاحة والمستغلة والتعرف على الصعوبات التي تؤدي إلى عدم الوصول إلى الاستخدام الأمثل للطاقة الانتاجية في القطاع الصناعي وبما يساعد على وضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تطوير هذا القطاع الحيوي.

وفي الاجتماع أشار نائب رئيس اللجنة الإشرافية إلى أهمية المسح الصناعي في وضع الخطط ورسم السياسات الاقتصادية وبما يؤدي إلى الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام خاصة وأن النشاط الصناعي يعتبر من القطاعات الاقتصادية الواعدة .

وأكد أن الاحصائيات والبيانات ستخدم جميع المستخدمين من الاكاديميين والباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية ..مشيرا إلى أن آخر مسح صناعي شامل كان حسب اطار 2004م وتم المسح عام2010م ليتم إضافته إلى عملية المسح لعام 2004م.

فيما استعرض رئيس اللجنة الفنية للمسح الصناعي الشامل 2010م عبدالاله شيبان تقريراً موجزاً حول المهام والأنشطة والأعمال التي تم تنفيذها خلال مراحل المسح المختلفة واستخراج النتائج النهائية للمسح ومستوى تنفيذ الأنشطة والأعمال الخاصة بالمشروع حتى أغسطس 2013م ، منها الأنشطة والأعمال الفنية والتنفيذية (التحضيرية والميدانية والمكتبية والآلية)للمشروع المنجزة خلال الفترة (يونيو 2009م - أغسطس 2013م).

كما استعرض منهجية الشمول والإطار العام للمسح وآلية المراجعة واستخراج النتائج النهائية للمسح الصناعي الشامل 2010م، والصعوبات التي واجهت تنفيذ المسح في كافة مراحله، بالإضافة إلى التوصيات المستخلصة لتطوير قاعدة البيانات المعلوماتية الصناعية وتساعد على رصد المتغيرات في القطاع الصناعي و الموجودة على أرض الواقع أولاً بأول والتي على ضوئها ينبغي أن تتخذ سياسات اقتصادية تشجيعية فاعلة ملموسة على ارض الواقع بهدف اعادة تفعيل دور الصناعات والتي يعول عليها المساهمة في التخفيف من ظاهرة الفقر والحد من البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في المستقبل.

من جانبه استعرض عضو ومقرر اللجنة الفنية رئيس الفريق الفني للمسح الصناعي الشامل (2010م) عبدالغفار محمد مثنى التقرير العام للنتائج النهائية للمسح الصناعي الشامل (2010م)..مشيراً إلى أن هذا المسح كان أكثر شمولية من المسح الصناعي الشامل الذي نفذ عام (1996م) كونه تم عام 2010م إجراء مسح لكافة المنشآت الصناعية الموجودة على أرض الواقع وفق اطار حصر المنشآت لعام 2004م بالإضافة إلى التحديث الجزئي للاطار بالمنشآت الصناعية الجديدة التي نشأت أو ظهرت بعد عام 2004م وعلى وجه الخصوص المنشآت (الكبيرة جداً والكبيرة والمتوسطة) .

وأكد أن نتائج المسح الصناعي الشامل 2010م كانت أكثر دقة مقارنة بنتائج المسح الصناعي الشامل لعام 1996م الذي تم فيه الاستيفاء بالعينة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

حضر الاجتماع وكيل الجهاز المركز للإحصاء الدكتور عبدالحكيم العبيد.

بتكلفة 500 مليون ريال:

صيانة الطرق لمدينة الضالع

الضالع/ سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلى بمحافظه الضالع خلال اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب عدداً من القضايا والمواضيع المتصلة بالشأن المحلى بالمحافظة واتخذت إزاءها الإجراءات اللازمة.

وأقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلى نتائج الدورة العشرين للهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالمديريات.

كما أقرت الهيئة الإدارية التقرير المرفوع من الإدارة العامة للموارد المالية والمتضمن مستوى تحصيل الإيرادات المحلية والمشتركة خلال أكتوبر الماضية بالمقارنة مع الربط والمقابل ومشفوع بأسباب تدنى الإيرادات خلال تلك الفترة.

كما أقرت الهيئة الإدارية بدء العمل بمشروع صيانة الطرق للشوارع الداخلية لمدينة الضالع الذي سيتم بدء العمل به خلال الأسبوع الجاري بتكلفة 500 مليون ريال بتمويل من صندوق صيانة الطرق.

وناقش الاجتماع التقارير المرفوعة من قبل اللجان الميدانية المكلفة بالنزول الميداني لبعض من المكاتب التنفيذي والمديريات واقر القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه اللجان لما من شأنه تحسين وتطوير العمل في هذه الجهات ومساندتها لاستكمال خططها وبرامجها للعام الجاري.

وفى الاجتماع نوه المحافظ طالب بالدور الذي تقوم به الهيئات الإدارية للمجالس المحلية بالمحافظة والمديريات في إطار مهامها واختصاصاتها المناطة بها لتحريك العمل في المشاريع القائمة وتسيير عجلة النمو في المديريات.

وحث المحافظ طالب الجميع من مكاتب تنفيذية ومجالس محلية على العمل بروح الفريق الواحد لدفع بالمشاريع القائمة إلى الأمام واستكمالها في موعدها المحدد.

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلى بالمحافظة محمد غالب العتابي وعدد من المسؤولين ومدراء المكاتب التنفيذية ذات الاختصاص.